الفصل الثالث عشر

الفـــزع

كان أندريه حزينًا تمامًا لكارثة صديقــه. ومـن حسـن الحـظ أن القـدر يعـوض قليـلا، وربمـا لا يكون أمرًا سيئًا - لكل الأطراف المعنية - أن يتخلى ديرفيو عـن مشـروع الاندمـاج وأن يـترك الشركة الراهنة تمضى كما هى. وفى ٢٧ مارس ١٨٦٦ كتب أندريه يقول: «إن التفاصيل القليلة التى عرفناها عن هذه المؤامرة القذرة كافية لأن نقدر شعور الاشمئزاز الذى أحسـسـت أنـت بـه، والرغبة التى تملكتك فى أن تنفض الغبار عن قدميك بسبب الحقد والوشايات التـى لم تنجـح، بعون الله، وإن كان شنيعًا أن يحس الإنسان أنه محاط بها».

غير أن أندريه كان قلقًا على الشركة الزراعية، وكان هناك ما يدعو إلى ذلك. فلبنك ماركوارد حوالى ٨٠٠ سهم فى الشركة الزراعية، دفع عن كل سهم منـها ٨ جنيـهات فحسـب، ومعنـى هذا أن البنك لن يخسر ٦٤٠٠ جنيه استثمرها فعـلا فحسـب، وإنمـا سيخسـر أيضًـا بالإضافـة ٩٦٠٠ جنيه عن ضمانه اثنى عشر جنيها للسهم. وإذا كانت أرباح البنك الصافية سنويًا لا تزيد عن مليون فرنك، فإن خسارة ٤٠٠ ألف فرنك تعتبر ضربة قوية، وإن لم تكن كارثة. أضـف إلى ذلك أن الشركة الزراعية كانت مدينة - لبنك ماركوارد - على الحسـاب الجـارى بحـوالى ٢٠٠ ألف فرنك. وعلى رغم أن هذا المبلغ قد غطى بضمـان ديرفيـو الشـخصى، إلا أنـه ظـل مصـدرًا للقلق. فديرفيو ليس محصناً من المتاعب، وهو شخصيًا يملك ١٧ ألف سهم فى الشركة الزراعية أى ٨٥٪ من رأس مال بنكه.

وأراد أندريه أن يخرج من هذه الورطة، بأسرع ما يمكن وبأقل ما يمكن من الآلام. وفى نفـس خطاب ٢٧ مارس أوضح أنه يستحيل على الشركة الزراعية أن تنفذ التزاماتها محققـة مكسـبًا، وأن الأمل الوحيد هو بيع الشركة إلى «طرف ثالث» يتم «التنـازل لـه عـن الطلبـات والاتفاقـات والامتيازات والمزايا الأخرى بأقل الخسائر». ولم يكن هناك غموض فيما يعنيه أندريه بالشخص الثالث. فهو يقول فى خطابه «فلنأمل أن يتخذ الخديو إجـراء يسـاعد مسـاهميك سـيئى الحـظ على الخروج من المأزق دون افتضاح».

والحقيقة أن معظم هذه النصيحة لم يكن ضروريًا. فالشـركة الزراعيـة أوقفـت عملياتـها فـى فبراير، ولم يمض على خطاب ٢٧ مارس الكثير حتى اضطرت الشركة إلى وقـف الدفـع. وكـان

أوبنهايم سريعًا فى التصرف فى مستوى الموقف، إذ بينما كان المساهمون الآخرون يصرخون ويغضبون، اتفق أوبنهايم سرًا مع الخديو على أن يبيع له نصيبه الكامل (٩٠٠٠ سهم) فى الشركة بخصم. ومع ذلك فكل هذا لم يكن كافيًا لكبت حماس ديرفيو. ولقد أدهش أندريه أن خطابات ديرفيو إلى شقيقه فى باريس تبين أنه كان يفكر فى مشروع ضخم لامتصاص الشركة الزراعية، وبامتصاصها ينقذها. وفى ذلك تحدث ديرفيو إلى إسماعيل، وكانت النتائج كالعادة: حديث عن إعادة تنظيم الشركة، قرض كبير. وخطط جديدة لعظمة هذا الفرعون العصرى!.

وشعر أندريه أن الموقف لا يسمح إلا بالحديث الصريح مع ديرفيو. وفى ١٧ أبريل كتب إليه خطابًا يعتبر من أشد خطاباته حدة. وبدأ الخطاب هادئا مكررًا عطفه على صديقه فى متاعبه الشخصية، ثم دخل فى صلب الموضوع. وعدد نقاطه واحدة بعد الأخرى: فالشركة الزراعية قد انتهت، وسمعة الأعمال المالية والتجارية المصرية قد أصيبت بضربة عنيفة. ومن وجهة نظر العالم الخارجى يعتبر ديرفيو وأوبنهايم (وخصوصًا ديرفيو) مسئولين عن تصرف - أو بالأحرى سوء تصرف - الشركة ومصيرها الأخير. والشركة الزراعية ليست حالة استثنائية.

فهى واحدة من عدد كبير من مثل هذه المشروعات، كلها نشأت برعاية الخديوى وبركاته، وكلها فشلت بدون استثناء. والخديوى رجل خبير فى ابتزاز كل من حوله بوعوده الفارغة. وقد حان الوقت أن يدرك ديرفيو أن السراب هو السراب وأن يتوقف هذا الجرى الجنونى وراء ذهب كان دائما بعيدا عن متناول يده. وباختصار فإن على ديرفيو أن يصفى أعماله بشرف الآن قبل أن يصبح ذلك مستحيلا. أما عن إسماعيل فينبغى أن يفهم أن ماضيه يلزمه بإنقاذ الشركة الزراعية وأن مستقبله المالى يعتمد على تصرفه فى هذه المسألة. ولينس إسماعيل فكرة قرض جديد: «إن المرء يكون تركيباً إلى الأعماق إذا كان يحلم بأن يطلب قرضا من الناس للمرة الرابعة خلال ثمانية عشر شهرًا، وفى أعقاب قرضين فاشلين تمامًا، وعندما يكون المدين يفضل إشهار السكين على رقاب الناس كأسلوب فى مواجهة التزاماته، ويلعب مع الدائنين كما يلعب الفار مع القط».

ويوضح الخطاب أن على ديرفيو، فى الوقت ذاته، أن يفكر فى شركته الخاصة: «لقد أصيبت شركتك فى سمعتها وعملائها، وأفضل مساهميك يحاولون الانسحاب.. إن اسمك محل مناقشة. وما دام أوبنهايم قد انسحب من الميدان، فأنت وحدك فيه دون تأييد، وجها لوجه مع كل شىء. كيف إذن تعيد كل شىء إلى المركز القوى؟ بشغل نفسك بأعمال شركتك، بتكريس كل الوقت الذى ضاع فى السياسة لأحلام المشروعات العامة العظيمة لشركتك،

بتضييق ارتباطاتك، برفض أى عملية بعيدة خطرة، بإشعار الحكومة أن عليها أن توقف اندفاعها، وأن هذا هو شرط تعاونك. وعليك أن تهتم فى المرحلة القادمة بالأعمال المالية العادية، ولن تندم على ذلك».

وفى نفس الوقت كان أندريه يتخذ إجراءاته الخاصة، فطلب تفصيلات أكثر عن حقيقة حساب ديرفيو: أوراقه وكمبيالاته والتزاماته وأصلها وعناصر الحسابات المدفوعة له، ونبه إلى الدُّفَع الضخمة المدفوعة للحكومة مقدمًا والتى تبلغ حوالى نصف رأس مال ديرفيو السائل، وذكر ديرفيو أن حسابه مع بنك ماركوارد قد ظل راكدًا منذ مدة، وأن سحبه فوق رصيده بحوالى ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف فرنك قد اتخذ طابع الائتمان الدائم، وأنه لابد من وقف هذا. «إننى أفترض أنك ستتخذ الخطوات الضرورية لكى لا تكون مدينًا بعد ذلك إلا عرضاً، وبمبالغ أكثر تواضعًا». كذلك حذر أندريه ديرفيو أنه لن يقدم أى ائتمانات على «الأرصدة التركية، أو برزخ السويس، أو أى أشياء بائرة من هذا النوع». وإذا أراد ديرفيو أن يدخل فى صفقات من هذا النوع لحساب إسماعيل، فعليه أن يحصل على نقد عميله الخديو، وسيصر أندريه على النقد فى باريس.

لقد أنصف أندريه صديقه عندما حذره أنه لا يستطيع أن يعتمد فى وقت الضيق على نفس المساعدة التى أخذها فى وقت الرخاء.

فجوهر العمل المصرفى السليم المحافظ هو أن تقدم أقصى المساعدة لمن هم أقل من غيرهم احتياجًا لها. ولا غبار فى أن تقرض النقود، بضمانات جيدة، لعملاء أثرياء يحتاجون إلى أموال جديدة لكسب أموال جديدة. أما الذى لا ينبغى أن يحدث فهو أن تقرض النقود لعملاء يحتاجون إلى المال كى لا يفقدوا مالا آخر ولقد انتقل ديرفيو من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية.

ويختتم أندريه الخطاب بفقرة طويلة لطيفة، يؤكد فيها له أنه لا يزال يثق فيه. لقد كان فى إمكانه ألا يكتب كل هذا لولا أنه مقتنع أن ديرفيو سيستطيع فى سهولة أن يستعيد نفوذه وازدهاره بالتركيز على الأعمال المصرفية التجارية المعتادة وتجنب «الطريق المحموم»، طريق تمويل الخديو. ولكن هذه الكلمات المعسولة لم تخفف كثيرًا من تأثير الخطاب.

وفى نفس اليوم أرسل بنك ماركوارد مذكرة إلى ديرفيو وشركاه يذكرهم أنه ينتظر فى أى لحظة منهم تسديد بعض هذا العجز. الذى لم يكن يلفت نظر أندريه منذ سنتين. وفى اليوم التالى، فى ١٨ أبريل، أرسل بنك ماركوارد خطابًا إلى ديرفيو يطلب منه تسديد حساب الشركة

الزراعية الذى انخفض إلى ٧٥،٩٨٣ فرنكًا. وإذ كان ديرفيو قد ضمن ائتمان هذه الشركة، فقد شعر البنك فى باريس أن على ديرفيو أن يدفع، ثم يصفى حسابه مع الشركة الزراعية وقتما يشاء.

***

وفى الإجابة على تأنيب أندريه ونصائحه، لم يكن أمام ديرفيو إلا أن يقول: إن الأحوال ليست بالسوء الذى تبدو به. وفى خطاب بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٦٦ يشكر ديرفيو صديقه على «عواطفه الودية» فى خطابه بتاريخ ٢٧ مارس، قائلا: «يشعر الإنسان بالسعادة - وهو يجتاز ظروفًا صعبة مؤلمة - عندما يرى دليلا على صداقة وفية ومخلصة كصداقتك». وأكد ديرفيو انخفاض العجز فى مسحوباته، وأن هذا العجز سينتهى تمامًا بمدفوعات فى الطريق إلى أندريه. ولكن خطاب ديرفيو كان اعترافًا بضعفه، رغم أنفه.

لقد اعترف أن حسابه كان بالفعل راكدًا، ولكن السبب فى ذلك أن «شريكه العزيز» جالو قد رفض دائمًا كل ائتمان حتى للمساهمين فى البنك، وأن هذا هو السبب فى اضطراره إلى شراء نصيب أحد حملة الأسهم، وقد اقترض ديرفيو من إسماعيل المبلغ المطلوب للشراء وهو ٣٢٥،٠٠٠ فرنك. وثمة مساهم آخر بمبلغ ١٥٠،٠٠٠ فرنك (واسمه دومريخر) أراد سلفة بمائة ألف فرنك، ولما رفض جالو قرر أن يبيع نصف أسهمه. ومن حسن الحظ أن ديرفيو قد أقنع جالو بإعادة النظر فى السلفة. هذا هو كل شىء، وليس هناك آخرون يريدون الانسحاب من البنك، وإن كان بعضهم قد أوضح أنه سينسحب فى حالة أى توسع أو إعادة تنظيم.

وفى نفس الوقت كان ديرفيو يعتقد أن موقفه قد تحسن كثيرًا. فالجانب المشلول من رأس المال فى أشياء مثل أسهم الشركة الزراعية والشركة التجارية والمحالج فى الداخل وإقطاعية بالإسكندرية، لا يتعدى الثلث. أما الباقى فهو سائل: نقد ومخزونات ومبالغ لديرفيو قابلة للاسترداد لا يزيد ما عند الحكومة المصرية منها عن ٢ ١/٢ مليون فرنك. وعندما يحل شهر مايو لن يكون ديرفيو مديناً لأحد على الإطلاق.

أما عن الشركة الزراعية فقد اعترف ديرفيو أنها أمر آخر. إن ديرفيو يقر بسوء إدارتها، وتلك كانت غلطته: فقد كان مسافرًا فى الخارج لمدة ستة شهور، وقد سمح المسئولون عن إدارتها (باسيفى، أنسلين، ريتشارد - كونج) للشركة أن تمضى إلى الجحيم. ولقد اجتمع عجز الإدارة ووباء الكوليرا وعجز الحكومة عن الدفع لما تم من أعمال فأدى ذلك إلى انهيار الشركة.

وعند عودته بذل ديرفيو كل جهده لإنقاذ الموقف. وفى آخر لحظة طلب من الخديو قرضاً لتسهيل عملية السيولة. ووافق إسماعيل ثم تراجع. ومن ناحية أخرى دفعت الحكومة بالفعل نصف مبلغ المائتى ألف جنيه المدينة به للشركة. ومن سوء الحظ أن النصف الآخر لم يدفع فى انتظار إعداد الحسابات الدقيقة، غير أن ديون الشركة الزراعية لا تستطيع الانتظار. «إن الأتراك لا يفهمون هذا». وكما يقول ديرفيو فإن إسماعيل كان يشعر أنه «يفعل الكثير» عندما يقول للعالم إنه مسئول عن عدم حدوث أى خسارة لساهمى الشركة الزراعية.

وعلى الرغم من أن ديرفيو غير راض عن موقف إسماعيل، إلا أنه لا يستطيع أن يتخذ الموقف الحازم المبدئى الذى تقول به باريس. واعتقد أن الأفضل أن يبدأ فى مفاوضات تفصيلية مع إسماعيل بدلا من الضغط من أجل حل حاسم. وقد شعر ديرفيو أنه من الأنسب تصفية وضع الشركة الزراعية قبل سؤال إسماعيل التدخل لحماية مصالح الساهمين. ولا يشك ديرفيو فى أن إسماعيل سيرعى مصالح كل واحد فى نهاية الأمر. وفى هذا المجال أشار إلى ما حدث لأوبنهايم (عندما اشترى منه إسماعيل أسهمه). وليس هذا العمل علامة سيئة كما يظن أندريه، الذى يفكر بعقلية المسافر على سفينة تغرق، ينظر خائفًا دوره فى النجاة بينما يتركها زملاؤه فى قوارب النجاة. بل على العكس، فديرفيو الذى يعرف مصر أفضل مما يعرفها أندريه، يعتبر موقف إسماعيل فى مسألة أوبنهايم دليلا على الاعتراف بالمسئولية «وهو الدليل الوحيد على مشاركة الخديو فى العملية».

ويختتم ديرفيو الخطاب بفقرة مترددة طموحة:

«سأنهى خطابى قائلا إننى واثق أننا سنخرج من هذه المسألة المحزنة، التى أصبحت تمسنى شخصيًا أكثر من أى شىء آخر. كيف؟ لا أستطيع أن أعرف بعد، وربما كان الحل هو أن يعيد الخديو شراء كل الأسهم، أو ربما بإعادة تنظيم مع امتيازات أشغال كبيرة يُضمن الدفع فيها بطريقة ما محددة. وفى الحالة الأخيرة لابد من قرض، وما تقوله لى أنت يجعلنى أعتقد أن مثل هذا الحل ليس ممكناً حاليًا».

إن المرء يكاد يسمع ديرفيو يتنهد أسفًا فى آخر هذا الخطاب، ولقد استهدف خطاب ديرفيو أن يجيب على انتقادات أندريه ويهدىء مخاوفه. ولكن عندما يقرأ المرء هذا الخطاب لابد أن يتساءل: كيف توقع ديرفيو أن يؤدى خطابه إلى هذا الهدف؟ فتقييمه لممتلكاته مثلا، الذى وضع فيه المليونين ونصف المليون فرنك التى كان إسماعيل مديناً بها له كمصدر سائل، لابد قد جعل الممول الباريسى يرتعد، ثم هناك الخمسة عشر ألف فرنك التى أقر بها ديرفيو والتى تمثل ثلث رأسماله متجاهلا التزاماته باثنى عشر جنيهاً عن السهم. أما عن حافظته المالية

وحساباته وبضائعه غير المسماة و «السوائل» الأخرى فإن عجز ديرفيو عن تدبير ٣٢٥.٠٠٠ فرنك نقدًا لشراء أسهم دومريخر حقيقة كافية بذاتها لتوضيح الموقف. وأخيرا، وربما هذا هو أشد ما يزعج، فإن السطور الأخيرة فى خطاب ديرفيو توضح أنه لم يتخلص بعد من أوهامه، وبدأ أندريه يعتقد أن صديقه غير قابل للشفاء.

***

وهكذا فإن محاولة ديرفيو المتهالكة فى التفاؤل اعتمدت على الافتراض الحرج بأن الشركات الضالعة مع البنك ستحل مشاكلها بطريقة ما وستخرج سليمة من الأزمة. فالشركة الزراعية ليست إلا واحدة من مشاكل ديرفيو.

فهناك أيضًا شركة شقيقه ديدييه، ج. ديرفيو وشركاه، المدينة بمبالغ كبيرة لرجال صناعة ومُورِّدى آلات شحنت فعلا إلى مصر للشركة الزراعية والحكومة المصرية. وإذ كانت الجهتان عاجزتين فعلا عن الدفع، كان على شركة ديدييه أن تدبر المال عن طريق آخر أو تتوقف.

وفى الظروف العادية لم تكن مثل هذه الديون تمثل عقبة جدية، فقد كان هناك دائماً فارق زمنى بين الإرسال من أوروبا والتحصيل فى مصر، بالنسبة لشركة ديدييه. ولهذا واجهت الشركة المشكلة عن طريق ائتمانات من بنوك ماركوارد - اندريه بباريس، وأرلى - دوفور فى ليون، وكافان - لوبوك فى لندن، وبيوت مماثلة فى ليفربول وزيورخ ومالهاوس ومراكز أخرى فى مقدمتها بنك أدوارد ديرفيو وشركاه بالإسكندرية. ولقد كان هذا البنك الأخير، بسمعته وعلاقاته مع بنك ماركوارد، هو الذى مكن شركة جديدة برأسمال متواضع (٢٢٥.٠٠٠ فرنك) كشركة ديدييه أن تحصل على ائتمانات بلغت أكثر من مليون فرنك من بيوت مالية تعتبر أفضل بيوت أوربا. وكان بنك ديرفيو وشركاه هو الذى عمل كوكيل وحام لشركة ديدييه - ديرفيو فى صفقاتها المصرية الصعبة البطيئة، فأوجد لها العملاء وحصل على الطلبات، وجمع قيمة الفواتير، وقدم الأرصدة مرارًا وفى سخاء فى مقابل مبيعات أو مدفوعات متوقعة، وتفاوض وطالب بالديون باسمها.

أما الآن فقد نضبت كل مصادر الائتمان. وأصبحت البيوت التجارية فى إنجلترا والقارة عاجزة عن المساعدة أو غير راغبة فيها. وأندريه - الذى سمح دائمًا لجوستاف ديرفيو أن يسحب كما يشاء على حساب أخيه - بدأ يشعر بالقلق من الضامن أكثر من المقترض. والأكثر من ذلك أن فى هذه المرة لم تكن مسألة ديدييه - ديرفيو هى مسألة تأخير فى الدفع فحسب، وإنما هو احتمال ألا يكون هناك دفع على الإطلاق.

ورغم مصاعبه لم يكن ادوارد ديرفيو ينتوى التخلى عن شقيقه. ورغم كل اهتمامه بذاته وأنانيته (فديرفيو ليس إلا بشرًا) كان مخلصًا فى ولائه ووفائه لعائلته. وكل ما يملكه من أرصدة وضعها تحت تصرف جوستاف. والأكثر من ذلك أن ديرفيو كان مستعدًا أن يلقى فى المعركة بثروته الشخصية، وهى غير موارده كممول. كتب إلى أندريه بتاريخ ٢٦ أبريل يقول: «إننى أطلب منك إذن باسم أخى استمرار الائتمان الذى قدمته له. وسيكون هذا بضمانتى الشخصية. وإذا كان هذا الضمان غير كاف لأسباب تتعلق بشركائك فإننى أوافق على أن يكون هذا برهن الأرض التى أملكها فى مرسيليا التى تساوى على الأقل ٣٥٠,٠٠٠ فرنك». وفى هذا كان ديرفيو مناورًا ماهرًا، فهو يعرف أن أندريه وشركاءه سيسرعون بالاستفادة من أى ضمان يقدمه ديرفيو.

وازداد الموقف سوءاً خلال الأسبوعين التاليين. ومرة أخرى تجمعت متاعب أوربا لتصيب مصر بالكوارث. فسوق النقود، الذى كان مشدودًا طول الشتاء ثم تحسن فى مارس إلى حد ما، قد عاد إلى التوتر مرة أخرى. وفى هذه المرة كان العلاج غير مناسب بالتأكيد. فبعد ثمانية عشر شهراً من الهبوط الذى تخللته أزمات غير منتظمة، لم يكن لدى السوق غير قوة قليلة مخزونة، وكان كافيًا أن تنتشر إشاعة سيئة أو تحدث تصفية مفاجئة، حتى يجثو السوق على قدميه.

وفى ٢٦ أبريل أرسل بنك ماركوارد - أندريه إلى كل مراسليه فى مصر يطلب منهم ألا يرسلوا إليه أية أوراق مالية خاصة باتحاد التجارة والائتمان الإمبراطورى أو بشركة التجارة المصرية أو بشكل عام أية شركة إنجليزية مساهمة. وهكذا أصبحت كل المخلوقات العجيبة التى ولدت من الرواج القديم موضوعة فى القائمة السوداء. وفى الإسكندرية توقفت كل البيوت التجارية الخاصة التى اعتمدت على هذه الشركات فى الائتمان وانتظرت بأمل أن تنتهى الزوبعة فى أوربا. وفى نفس الوقت تحولت هذه البيوت إلى إسماعيل بحثاً عن المساعدة. فمن النادر أن تكون هناك شركة من أى حجم فى مصر لم تربط جزءاً كبيراً من رأسمالها على هيئة سلف للوالى وحكومته. وبلغت الزيادة فى مسحوبات إسماعيل وحدها من البنوك ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مليون فرنك.

ومن سوء حظ هذه البيوت والمصرفيين الذين حاولوا أن يستردوا أموالهم «السائلة» أن الخزانة الخاصة والخزانة العامة كانتا فارغتين. وفضل إسماعيل أن يتجاهل مناشدات ورجاء مقرضيه، بدلا من المواجهة. وإذ كان إسماعيل قد أخذ كل قرش أمكن أن يجده، فقد نقل السلطة إلى مجلس وصاية وأبحر إلى القسطنطينية ليشترى من الباب العالى امتياز انتقال العرش إلى أقرب خلفه. فالأرصدة التى فى يده لا تسمح أن يفعل شيئاً من أجل مجتمع رجال الأعمال

فى مصر، إذ ستغرق هذه الأرصدة فى بحر من المطالب. وبالإضافة إلى ذلك فإن أية مساعدة لبعض الشركات المحظوظة ستؤذى مشاعر الشركات الأخرى وستؤدى إلى صعوبات جديدة. والأفضل إذن هو أن يترك كل المقرضين يعانون سويًا بشكل ديمقراطى. وأن يستخدم المال القليل المتاح لغرض قريب إلى قلبه.

وبدأت الإسكندرية تغلى. فإذا كانت قروض الخديو فى أوربا لم تنجح فهذا من سوء حظه، ولكن مقرضيه يريدون استرداد أموالهم. وحتى ديرفيو جمع أطراف شجاعته قائلا لأندريه فى ٩ مايو «نحن جميعًا ننتظر بفارغ الصبر عودة الخديو. إن قناصلنا مصممون على دفعه إلى تسوية كل ديونه لدى التجار الأوروبيين. ولن نقبل منه أوراقًا بل نقودًا، وعليه أن يدبر هذا من جيوب الفلاحين الذين أخذوا فى إخفائها لسنين طويلة».

***

ظل يوم ١١ مايو سنة ١٨٦٦ مذكورًا زمناً طويلا فى سوق لندن باسم يوم «الجمعة الأسود». ففى هذا اليوم انهارت شركة «الكورنر هاوس» العظيمة، وانهار معها الانتعاش الذى عرفته السوق فى السنين الأولى بعد ١٨٦٠. وبدأت المذبحة.

وتلت ذلك تصفية عامة، وارتفع سعر الفائدة فى البنوك إلى ٧٪ فى اليوم الثالث، ثم إلى ٨٪ فى اليوم الثامن، وبتوقف شركة جيرفى ارتفع السعر إلى ١٠٪ خلال ثمان وأربعين ساعة وظل كذلك طيلة ثلاثة شهور. ولم يحدث مثل هذا بعد ذلك إلا خلال الحرب الكبرى.

وفى ١٧ مايو، بعد أسبوع مرهق فى لندن جرياً وراء مصالح شركته، عاد الفريد أندريه إلى باريس وجلس يكتب إلى ديرفيو خطابًا يخبره فيه بالأنباء السيئة. والنصف الأول من الخطاب يصف الكارثة: ملايين من الفرنكات ضاعت فى ضمانات وسلع، إفلاس الشركات المالية، الشلل الذى أصاب الأعمال فى إيطاليا وبروسيا والنمسا وروسيا. أما فرنسا فقد صمدت مؤقتاً. وخصص باقى الخطاب لمشاغل مباشرة: مثل علاقة ديرفيو وشقيقه بماركوارد. وقال أندريه إنه مستعد أن يساعد جوستاف ديرفيو «فى حدود معقولة مع اعتبار الظروف القائمة والبت فى الأمور من يوم لآخر»، ما دام ادوارد متعاوناً. وهذا الشرط كان يعنى أن على إدوارد ديرفيو ألا يدفع بأوراق مالية غير مضمونة، وألا يسحب على عملية القناة، وألا يرسل سندات مصرية. وهذا الشرط يستبعد فى الحقيقة كل الأوراق المالية الموجودة فى حافظة ديرفيو كما يستبعد ٩٥٪ مما هو متاح فى سوق الإسكندرية. وكالعادة حاول أندريه أن يخفف وقع الضربة بكلمات قليلة تحمل معنى الاعتذار:

«إننى كما تعرف لست منزعجًا فى العادة، بل إننى أميل إلى الموقف المضاد ولا أعرف شيئاً أسوأ من إثارة المخاوف المتعجلة لدى الآخرين. ولكن الموقف حاليًا ليس كذلك. إن ثمة أشياء كثيرة خطيرة يخشى منها وينبغى الاستعداد لها بكل الأسلحة. وإذا تحولت الأمور إلى وضع أفضل مما نعتقد، انتعشت التجارة بسرعة ولن نكون آسفين على حرصنا حتى إذا كان قد فرض بعض التضحيات».

وبعد خطاب ١٧ مايو وردت برقية تحرم أوراق قناة السويس المالية وسندات الخزانة المصرية، وتسأل ديرفيو (وهذا هو الأخطر) ألا يسحب على الإطلاق حاليًا. وإذ حُرِمَ ديرفيو من معينة الأساسى اضطر إلى بيع جزء كبير من ضمانات تجارة كبيرة وأن يشحن النقود إلى أوربا. وليس هناك أبهظ من هذا الأسلوب فى الدفع.

وفى نفس الوقت تعثر ديدييه - ديرفيو. ففى كل شهر كان يحل موعد فى الدفع، وبدا أن آخر مايو على وجه الخصوص وقت صعب. وأندريه يسأل ديرفيو أن يعد كل الأوراق الضرورية لرهن أرضه فى مرسيليا، وإدوارد ديرفيو بدوره يستعطف صديقه أن يستمر فى مساعدة أخيه.

إن ديرفيو وشركاه لم يكونوا الوحيدين فى هذا الموقف البائس، فكل رجال الأعمال فى مصر كانوا فى بلبلة كاملة. فكل إنسان يحاول أن يجمع، وكل إنسان لا يريد أن يدفع. أما البيوت الوطنية، التى هى أقل حساسية لسمعتها من البيوت الأوربية، فقد أعلنت ببساطة إفلاسها. وناضل الأوربيون، ومثل مجموعة من الأفراد جمعهم البحر العاصف وهم لا يعرفون السباحة، حاول كل منهم أن يشد زميله إلى أسفله لكى ينقذ نفسه. وكان الكأس قد فاض بالشركة الزراعية، وتدهورت أرباحها بسبب توقف شركة الائتمان التجارية الإمبراطورية فى ١٢ مايو. إذ كانت الشركة الزراعية قد سددت إلى بنك ماركوارد ١٠٠.٠٠٠ فرنك بكمبيالات على شركة الائتمان. ولقد رفضت الكمبيالات بالطبع، ثم تولى أندريه تغطية الموقف وطلب من ديرفيو أن يغطيه وفقًا للضمان الذى قدمه. أما البنك الإنجليزى - المصرى فقد وجد نفسه مضطرًا إلى إغراق كمية كبيرة من سندات الدائرة السنية لمواجهة التزاماته المباشرة، ولكن تكرار مثل هذه التضحية أمر لا يمكن التفكير فيه، فالبنك على وشك التوقف. وفى ١٩ مايو انهار البنك الأوربى آخذاً معه - على الأقل - أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرنك من مصادر ديرفيو المحدودة. وتولى أندريه التغطية كالعادة وطلب التسديد الفورى.

وبعد الشركة الزراعية والبنك الإنجليزى - المصرى كانت الشركة التجارية المصرية قد أصيبت بضربات عنيفة من جراء الأزمة. وبدا مستقبلها أسود حتى من خلال عوينات وردية

اللون. فقد كانت دائنة للحكومة المصرية بمليون جنيه، وربطت مليوناً آخر في عمليات المضاربة بضمان القطن وغيره من الضمانات غير السائلة. وكان جزء كبير من رأسمالها مودعًا في الشركة الزراعية التي عقد انهيارها الموقف المعقد أصلا. وإذ ووجهت الشركة بحلول مواعيد الدفع ولم يكن في يدها غير ثروة غير قابلة للاسترداد، اضطرت الشركة أن تطلب من المساهمين دفع ٣ جنيهات أخرى عن السهم. ولكن اختيار التوقيت في هذا الطلب كان سيئاً. فالأسهم الموجودة في السوق لا تقبل البيع بأي ثمن. وعندما عادت إلى مستواها مرة أخرى كانت تقبل بصعوبة بأقل من ٥٪ عن القيمة المدفوعة.

وثمة أسباب عديدة لكارثة الشركة التجارية، ومن أهمها سوء إدارة المسئولين الذين تطلعوا إلى بعثرة أموال الشركة. وكما يقول هـ. كاي أحد مديريها في لندن «إن ما نعاني منه ينتهي أخيرًا إلى هذا: أخذ مديرنا في الإسكندرية على عاتقه عمليات أكثر مما ينبغي، عمليات ليست سيئة في حد ذاتها وإن كانت جمدت جزءًا كبيرًا من نقودنا ولاسيما في ضوء المعونة التي كان علينا أن نقدمها للشركة الزراعية بشكل مباشر أو غير مباشر». وبالمقارنة بذلك كانت متاعب الشركة مع الخزانة المصرية ليست إلا ملحًا على جرح قاتل:

ومثل هذا الجرح كان من المحتم أن يكون قاتلا في أي مكان باستثناء مصر. فهناك عملت الشركة بسرعة على أن تجعل من الشيء الثانوي شيئاً رئيسياً وأن تضع كل مصاعبها عند باب إسماعيل. وتقدمت الشركة بشكوى رسمية، إلى القنصلية البريطانية بهذا المعنى وذكرت أمثلة على ذلك.

(١) عجز الخزانة عن أن تدفع قيمة العمليات التي تمت بعقد شفوي من الخديو. وكان واضحا أن مجلس الوصايا متردد في تسديد مبالغ تدعيها الشركة في ظل غياب الطرف الآخر.

(٢) مسئولية الخديو في «فشل» قرض قيمته ٧٠٠ ألف جنيه إلى عمه حليم باشا، وهو قرض كان من الصعب أن يفشل لأنه لم يكن مزمعًا طرحه في السوق. وفي نفس الوقت تحرك القنصل الفرنسي للعمل بناء على طلب رجال الأعمال الفرنسيين الذين كان من المحتم أن يصيبهم سقوط الشركة التجارية المصرية. وهؤلاء كانوا يكونون مجموعة قوية، وإذا انهارت الشركة التجارية انهار معها نصف البيوت المالية الخاصة بالإسكندرية.

وانتظر كل فرد عودة الخديو. إن الخديوى ترك مصر في آخر أبريل في الوقت المناسب. وفي خلال أسبوعين بدأت البيوت المالية بالإسكندرية تطالب بالسداد الفوري. ومنذ حوالى ٥ مايو أضاف قناصل الدول أصواتهم إلى أصوات مواطنيهم. وكان أعضاء مجلس الوصاية في حيرة، فالخزانة فارغة، وكثير من المطالب تعتمد على ارتباطات شفوية مزعومة من جانب

الخديو الغائب. وفى ديكتاتوريات الشرق لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم، أضف إلى ذلك أن إسماعيل أعطى دون شك أوامر بألا يدفع غير القليل.

غير أن الضغط كان يستحيل مقاومته. وفى ١٩ مايو تقدم قناصل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبروسيا بطلب مشترك إلى مجلس الوصاية بأن تدفع الحكومة التزاماتها ومسحوباتها الرئيسية، وأن تفعل ذلك قدر الإمكان بدون إصدار أوراق مالية جديدة يمكن أن تسىء إلى قيمة الأوراق القائمة حاليًا. وحذر القناصل بأنه إذا لم تدفع الخزانة فورًا فإن الحكومة ستكون مسئولة عن كل خسارة تقع بسبب التأخير.

ودفع هذا التهديد الوزراء للعمل، فقرروا جمع ضرائب شهرين مقدمًا ودفع الحصيلة إلى المقرضين المتعجلين. وعلى الرغم من أن المحصول الأخير بيع منذ زمن طويل، وأن إيرادات المزارع كانت فى أدنى مستوياتها خلال العام، إلا أن مجلس الوصاية كان يأمل أن يجمع بهذه الطريقة حوالى ٢٠ مليون فرنك.

ولكن الضرائب لا تجمع فى أيام حتى فى زمننا الحالى، ومن باب أولى فى مصر عام ١٨٦٦، وعشرون مليوناً من الفرنكات لم تكن كافية لتغطية الزيادة فى مسحوبات الخديو. ولكن أين هو إسماعيل؟ فى ٨ مايو انتزع إسماعيل من الباب العالى الموافقة على أن يكون نظام العرش بالوراثة. وفى التاسع عشر من مايو وصلت مصر أنباء تفيد بأنه سيعود خلال أيام قليلة. ولكنه لم يعد. وبدلا من ذلك ظل يرسل إلى القاهرة يطلب نقودًا لدفع هدايا للسلطان ورشاوى لوزرائه والمصاريف العامة لإجازته، بينما نفد صبر رجال الأعمال فى الإسكندرية مع كل شحنة من العملة تترك الإسكندرية. وفى السابع والعشرين من مايو صدر فى اسطنبول الفرمان الذى يعلن النظام الجديد لعرش مصر. وأصبح حضور إسماعيل متوقعًا فى أى يوم، ولكنه كان مشغولا بحفلات تكريمه إلى حد أنه فضل البقاء فى البوسفور. وبجانب ذلك فالأنباء التى ترد من مصر لا تشجع على الإسراع بالعودة. فخطابات وبرقيات مموليه ومقاوليه وحاشيته ومنافقيه تتحدث عن المخالفات والاتفاقات والمطالبات قبل أن تقدم له كلمة تهنئة بنظام العرش الجديد.

وزاد سخط مقرضيه وفاض الكيل. لقد حصل الخديوى على فرمانه فلماذا يظل فى القسطنطينية؟ إن كان يظن أنه يتجنب مسئولياته بهذه المراوغة الطفولية، فهو مخطئ. إن إسماعيل ظل يضرب البنوك ببعضها حتى وضعها جميعًا تحت رحمته، واستغل المجتمع المالى مدة أطول من اللازم، ولابد أن يكون هناك حد للاستبداد والتحكم. ويستطيع إسماعيل أن يفعل ما يريد نحو رعاياه الخاضعين ولكنه سيكتشف عن قريب أن التجار والمصرفيين الأوربيين ليسوا بهذا الاستسلام كما يبدو له. وإسماعيل لن يقيم خارج مصر إلى الأبد، وعندما يعود فمن المؤكد أنه سيجد استقبالا «حارًا» فى انتظاره!.